

مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي

A comparison between European economic integration and Gulf economic integration

بن يوب لطيفة¹، عوار عائشة²، بن خالدي نوال³¹ أستاذة محاضرة أ، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، latifasanaa@yahoo.fr² أستاذة محاضرة ب، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، aichaaouar@yahoo.fr³ أستاذة محاضرة أ، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، nbenkhaldi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/06/25

تاريخ القبول: 2020/05/20

تاريخ الاستلام: 2020/04/21

ملخص:

تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي من بين أهم تجارب العالم، لذا فهي تقدم نموذج بالغ الأهمية للدول التي تسعى الى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وبالتالي الاستفادة من مزاياه، لذا محاول في هذه الورقة البحثية عقد مقارنة بين منطقة الأورو التي تم فيها تحقيق كل مراحل التكامل الاقتصادي النظرية من المرحلة الأولى ألا وهي منطقة التجارة الحرة الى المرحلة الأخيرة والتي تتمثل في الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي الخليجي الذي بدوره يسعى الى تحقيق هذه المراحل.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل ابراز الأساس النظري للتكامل الاقتصادي، وكذا استعراض واقع التكامل الاقتصادي الأوروبي والخليجي، وبالتالي استخلاص أهم الفروقات بين التجريبتين، وأشارت نتائج الدراسة أن على دول المجلس تفعيل جهودها للوصول الى أرقى مراحل.

كلمات مفتاحية: تكامل اقتصادي، اتحاد نقدي، تكتلات اقليمية، اتحاد أوروبي، مجلس التعاون الخليجي.

تصنيف JEL: F45، F15

Abstract:

The experience of European economic integration is considered as one of the most important integration experiences in the world, where it gives basic model for countries that seek economic integration and therefore benefit from its advantages. In this paper, we will attempt to compare the Euro area; that have achieved all the economic integration stages starting with free trade area to the monetary union; and the Gulf economic integration, which in turn seeks to achieve these stages.

The analytical descriptive approach was used to highlight the theoretical basis of economic integration. as well as reviewing the reality of economic integration in Europe and in Gulf .and to draw the most important differences between European economic integration and Gulf economic integration. The study's result that integration between the GCC countries require more efforts to realize this purpose.

Keywords: Economic integration ; Monetary union ; Regional Communities ; European Union ; Gulf Cooperation Council.

Jel Classification Codes: F15 ; F45

بن يوب لطيفة، latifasanaa@yahoo.fr

1. مقدمة:

أصبح الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، يشهد اتجاهاً متزايداً و متسارعاً نحو تشكيل تكتلاتٍ اقتصاديةٍ إقليميةٍ، تزيد من القدرات التنافسية للدول الأعضاء؛ ولذلك لم يعد بمقدور الدول النامية، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، المواجهة منعزلة؛ ومن هنا عملت على اتخاذ خطواتٍ ملموسة نحو تدعيم التنسيق فيما بينها، خصوصاً بعد نجاح الاتحاد الأوروبي في تبني عملة مشتركة ألا وهي الأورو، حيث تم اقرار الاتفاقية الاقتصادية الجديدة في سنة 2001م التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، فمئذ ذلك الوقت حضي التكامل الاقتصادي الخليجي باهتمام كبير تجسد هذا الاهتمام في الانجازات التي تحققت من قيام الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

و انطلاقاً من ذلك فان دراستنا تقوم على الاشكالية التالية:

ما هي أهم الفروقات بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي؟ وفي سبيل الاجابة عن اشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل ابراز الأساس النظري للتكامل الاقتصادي، وكذا استعراض واقع التكامل الاقتصادي الأوروبي والخليجي، وبالتالي استخلاص أهم الفروقات بين التجريبتين.

2. لمحة مختصرة عن التكامل الاقتصادي:

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد كل من Myrdal و Meade و Viner و Tinbergen و Lipsey و Scitovsky وبالطبع هناك عدد آخر من الاقتصاديين، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد Bella Balassa سنة 1962م (السيد علي، 2008).

وتتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، و بداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية، ويمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو Integr بمعنى يكمل، ويظهر مفهومه في

القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية: تجميع الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين وحدة أكبر، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل (مرسي، 2003).

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفه Bella Balassa على أنه: عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات (Balassa, 1961).

فمن خلال التكامل يمكن (بكري، 1984):

➤ الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين؛

➤ إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية، بما يساعد على امتصاص الضغط الفائض، والتخفيف من حدة النقص، وزيادة فرص العمل؛

➤ تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي؛

➤ التخصص، وتقسيم العمل وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة؛

➤ زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للاستثمار خصوصاً في الآجال الطويل؛

➤ زيادة حجم وفرص الاستثمار الناجم عن التقليل من عدم اليقين سواء لدى المستثمرين أو المنتجين وكذا تحسين الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية؛

➤ دعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

وحتى يتم استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لأبد من تسليط الضوء على أهم الأشكال العملية لهذا التكامل فنجد (عمر، 1998):

✓ منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area): وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، والتي يتم فيها إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المكونة له على أساس أن تبقى هذه القيود واردة على الدول غير الأعضاء.

- ✓ الاتحاد الجمركي (Customs union): وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه ازالة كافة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي.
 - ✓ السوق المشتركة (Common market): وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم فيها إلغاء القيود على حركات عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال.
 - ✓ الاتحاد الاقتصادي (Economic union): والذي يمكن اعتباره سوق مشتركة مع درجة معينة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.
 - ✓ التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي (Monetary union): والذي يمثل النمط الأرقى حيث يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة وذلك بإنشاء بنك مركزي موحد وعملة موحدة.
3. تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي :

ترجع الجذور التاريخية للاتحاد النقدي الأوروبي (European Monetary Union) أو ما يدعى كذلك بمنطقة الأورو (Euro area) الى مجلس أوروبا الذي تأسس في سنة 1949 حيث اعتبر الخطوة الأولى نحو التعاون، ثم اقترح روبرت شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك خطة لتعميق التعاون باقامة جماعة الفحم والصلب (ECSC) في 09 ماي 1950 والتي وقعت عليها كل من فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا (Site web officiel de l'Union européenne, 2019).

وتتمثل مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي فيما يلي:

- في سنة 1957 تم انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) المعروفة أيضا باسم "السوق المشتركة" -معاهدة روما- والتي تهدف الى حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- وفي سنة 1968 تم ازالة التعريفات الجمركية بين الدول الست مما أدى الى تحقيق لأول مرة شروط منطقة التجارة الحرة وتطبيق نفس الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة ومن ثم ولادة اكبر سوق موحد في العالم، ما نتج عنه تطور التجارة البينية، فضلا عن تنمية التجارة مع بقية العالم.

- وفي سنة 1970 توفر للجماعة الاقتصادية الأوروبية القناعة بإنشاء عملة موحدة لضمان الاستقرار النقدي، أوكلت المهمة للجنة يرأسها فيرنر الذي كان آنذاك رئيس وزراء لوكسمبورغ عرفت بـ " تقرير فيرنر" إلا أن أزمة سعر الصرف في سنة 1971 حالت دون تطبيق هذا التقرير، فقررت دول الأعضاء الحد من هامش التذبذب بين عملاتها - 2,25% في سنة 1972 عرف بـ " الثعبان داخل النفق " حيث اعتبر الخطوة الأولى نحو اعتماد الأورو بعد ثلاثين عام والذي سرعان ما تخلت عنه الدول بسبب اتباع نظام التعويم. وفي سنة 1973 انضمت كل من الدنمارك وإيرلندا وبريطانيا (ماسيرا وروسي، 1986).
- وفي سنة 1979 عرفت مسيرة الاتحاد النقدي نقلة نوعية بإنشاء النظام النقدي الأوروبي (SME) الذي يهدف إلى خلق منطقة استقرار نقدي في أوروبا، وكذا إنشاء وحدة النقد الأوروبية (ECU)، كما انضمت كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية المشتركة ليصبح عدد الدول الأعضاء 12 دولة (Salignac, 1996).
- وفي سنة 1986 تم التوقيع على القانون الأوروبي الموحد للقضاء على الاختلافات، حيث بالرغم من إلغاء الرسوم الجمركية في سنة 1968 إلا أنه ظلت بعض الحواجز تعرقل التجارة الحرة بين دول الجماعة الناجم عن الاختلافات بين القوانين الوطنية مما يعني تحقيق كل من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. وفي سنة 1990 انظم الجزء الشرقي لألمانيا - توحيد ألمانيا - في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد سقوط جدار برلين في سنة 1989 وانتهت الشيوعية في أوروبا الشرقية.
- وفي 7 فبراير 1992 تم التوقيع على معاهدة ماستريخت التي اعتبرت خطوة هامة لوضعها قواعد واضحة لمستقبل العملة الموحدة خلال ثلاثة مراحل، كما تم تغيير تسمية الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي.
- وفي سنة 1993 تم تحقيق السوق الموحدة بإلغاء كل الحواجز أمام تنقل رؤوس الأموال وبالتالي تحقيق الحريات الأربع وهي: حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال. وفي 1 جانفي 1995 تم انضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي ليصبح عدد دول الأعضاء 15. وفي 17 فبراير 1997 تم التوقيع على معاهدة أمستردام.

- وفي 1 جانفي 1999 اعتمدت احدى عشر دولة- المانيا والنمسا وبلجيكا واسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال_الأورو في المعاملات التجارية والمالية فقط، وانضمت اليونان اليها في سنة 2001. وامتنعت الدنمارك وبريطانيا والسويد للانضمام الى يومنا هذا.

- وفي 1 جانفي 2002 انطلق تداول عملة الأورو أي تحقيق الاتحاد النقدي، حيث أن جميع العملات لها وجه مشترك، في حين الوجه الآخر يحمل الشعار الوطني للبلد. وفي سنة 2004 انضمت ثمانية بلدان اوروبا الشرقية والوسطى - استونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفيا وسلوفينيا_الى الاتحاد الأوروبي، مما يعني انتهاء الانقسام في أوروبا، كما انضمت قبرص ومالطا أما بلغاريا ورومنيا فانضمت عام 2007م، وفي سنة 2013 انضمت كرواتيا، وأصبحت تركيا من المرشحين للعضوية، ليصبح الاتحاد الأوروبي يضم 28 دولة. وفي 1 جانفي 2007 انضمت سلوفينيا الى الاتحاد النقدي الأوروبي، وفي سبتمبر من نفس السنة شهد الاتحاد أزمة مالية حادة. وفي سنة 2008 انضمت قبرص ومالطا للاتحاد النقدي الأوروبي، وسلوفاكيا في سنة 2009. وفي سنة 2010 وضعت خطة لدعم اليونان من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، لبدأ عقد جديد مع أزمة اقتصادية حادة، لكن مع أمل زيادة التعاون الاقتصادي دائما بين دول الاتحاد. وفي سنة 2011 انضمت استونيا للاتحاد النقدي الأوروبي، وفي سنة 2014 انضمت لاتفيا، وفي سنة 2015 انضمت ليتوانيا لتصبح منطقة الأورو تتكون من 19 دولة عضو.

ومهدف هذا الاتحاد الى تحقيق ما يلي (موقع الرسمي للاتحاد الأوروبي بالعربية، 2019):

✓ تحقيق المواطنة الأوروبية وهي الحقوق الأساسية، حرية التنقل، الحقوق المدنية والسياسية؛

✓ ضمان الحرية والأمن والعدل أي التعاون في الشؤون الداخلية والعدل؛

✓ دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛

✓ تقوية دور أوروبا في العالم أي تحقيق سياسة خارجية وأمنية موحدة.

ويدار الاتحاد النقدي الأوروبي من قبل العديد من المؤسسات الوطنية والأوروبية، لكل منها دور محدد، علما ان كل دول الاتحاد الأوروبي هي جزء من الاتحاد النقدي الأوروبي، حتى ولو لم تستخدم

الأورو، ويتم تنفيذه ذلك عن طريق الهيكل المؤسسي التالي (Commission européenne Direction, 2019 générale de la communication):

البرمان الأوروبي : و يتألف من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام مباشرة وهو يمثل المواطنين الأوروبيين، وهو يشارك السلطة التشريعية مع المجلس ويمارس الرقابة الديمقراطية على عملية الحوكمة الاقتصادية.

المجلس الأوروبي : ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته بالتناوب من قبل كل دولة من الدول الأعضاء،

ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر ولعدة أيام، ويقوم بوضع السياسة العامة للاتحاد. المجلس : ويتكون من وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي، وهو يقوم بتنسيق السياسات والتصويت على المقترحات المقدمة من طرف اللجنة واتخاذ القرارات التي قد تكون ملزمة للدول الأعضاء.

مجموعة الأورو : وهي تتكون من وزراء مالية منطقة الأورو، وهو يقوم بمناقشة القضايا المتعلقة الأورو.

المفوضية الأوروبية : وهو يقترح للمجلس توجيهات لتسيير السياسات الاقتصادية و المالية، كما يضمن امتثال دول الاتحاد الأوروبي لقرارات وتوصيات المجلس.

دول الاتحاد الأوروبي : والتي تحدد ميزانياتها الوطنية في اطار حدود ثابتة للعجز و الديون، وتقوم بتحديد سياساتها الهيكلية المتعلقة بالعمل والمعاشات وأسواق رأس المال و كذا تنفيذ قرارات المجلس.

البنك المركزي الأوروبي : يعمل على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة في منطقة الاورو، مع المحافظة على استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي.

4. تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي :

تعود فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليج العربي(The Gulf Cooperation Council) الى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف بالسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981م، وقد تم الإنشاء الرسمي للمجلس في مارس 1981م والذي ضم كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان(الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2006).

ويهدف هذا المجلس الى تحقيق ما يلي (المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1981):

- تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك:

- الشؤون الاقتصادية والمالية.

- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

- الشؤون التعليمية والثقافية.

- الشؤون الاجتماعية والصحية.

- الشؤون الإعلامية والسياحية.

- الشؤون التشريعية والإدارية.

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وتتمثل مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي فيما يلي (المسيرة والانجاز، 2013):

- اقرار في نوفمبر 1981م الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، نجم عنها انشاء منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م والتي يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين دول المنطقة المتكاملة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، واستمرت حوالي عشرين عاماً؛

- إقرار الاتفاقية الاقتصادية الجديدة لسنة 2001م والتي حلت محل الاتفاقية القديمة وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل؛

- إقامة الاتحاد الجمركي في يناير 2003م وبذلك حل محل المنطقة التجارة الحرة، والذي يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، حيث تم الاتفاق على

تعريف جمركية موحدة بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، ونظرا لصعوبة تطبيق بعض اجراءاته مباشرة تم الاتفاق على مرحلة انتقالية من سنة 2003م الى بداية سنة 2006م، لتتأقلم الدول الأعضاء مع الوضع الجديد لأنه في سنة 2009م تمديد هذه الفترة الانتقالية الى سنة 2011م وذلك من أجل حل القضايا العالقة والتي تعيق الوصول الى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي، كما تم تمديدتها الى غاية سنة 2015م لاستمرار بعض الظروف المقيدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية واعتبر التمديد الأخير لتطبيق الاتحاد الجمركي بكامل متطلباته (مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2012)، والتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي خصوصا فيما يلي:

- استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية.
- استيراد المواد الغذائية.
- استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع في بعض الدول الاعضاء.
- استمرار حماية الوكيل المحلي في بعض الدول الأعضاء.
- استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز البينية في دول المجلس.
- التحصيل المشترك للايرادات الجمركية.

ولقد قامت دول المجلس بتطبيق تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، حيث عمل أكثر من ستين -60- منفذ جمركي بالتعريف الجمركية الموحدة والقانون الجمركي الموحد، كما تم تحصيل الايرادات الجمركية من نقطة دخول واحدة على البضائع المستوردة لدول المجلس لتنتقل بكل حرية الى الدول الأخرى؛

- إقامة السوق الخليجية المشتركة في ديسمبر 2008م وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، والتي يتم بموجبها إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال. حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء؛

- تعذر اقامة الاتحاد النقدي الذي كان مبرمج في سنة 2010م، وتم تأجيله إلى وقت لاحق يحدده المجلس النقدي الذي أنشأ في سنة 2010 ويعتبر نواة البنك المركزي الموحد.
- ويتكون مجلس التعاون الخليج العربي من ثلاثة أجهزة هي (المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1981):
- المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويعتبر الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة والخطوط الأساسية لعمل المجلس، ويتبع بهيئة تسوية المنازعات والهيئة الاستشارية.
- المجلس الوزاري: ويعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتكون من وزراء خارجية الأقطار الأعضاء، ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق.
- الأمانة العامة: وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

5. أوجه الاختلاف بين تجربتي التكامل الاقتصادي الأوروبي والخليجي :

لقد تبين لنا من خلال دراسة التجريبتين السابقتين وجود اختلاف بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي نوضحه في النقاط التالية:

1.5 الاختلاف في دوافع قيام التكاملين:

تعتبر جماعة الفحم والصلب (Traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier, 1950) المحطة الأولى في عمل دول الاتحاد الأوروبي التي اقترحها روبرت شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك في بيانه الشهير في 09 ماي 1950م، والتي وقعت عليها كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا في باريس 18 أبريل 1951م ودخلت حيز التنفيذ 23 جوان 1952م ، وبالتالي فقد تكونت على أسس اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية أما في التكامل الاقتصادي الخليجي فان نشأة مجلس التعاون الخليجي جاءت لمواجهة التحديات الأمنية بشكل جماعي لذا يمكن القول أنه قام على أسس سياسية لتحقيق أهداف اقتصادية.

2.5 اختلاف في المؤشرات الاقتصادية:

يمكن تلخيص أهم المؤشرات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الأوروبي والخليجي فيما يلي:

الجدول رقم(1) : أهم المؤشرات الاقتصادية للتجربتين

دول مجلس التعاون الخليجي		دول الاتحاد النقدي الأوروبي		
2017	1983	2017	1986	
55 243	16 665	339 616	292 961	عدد السكان(مليون)
1 451 807	212 872	12 599 933	3 334 598	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)
15 448	5 209	251 536	14 003	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار أمريكي)
0.78	0.87	1.50	3.46	معدل التضخم(%)
52.32	44.69	45.43	25.82	الانفتاح الاقتصادي (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع <http://unctadstat.unctad.org>

الجدول السابق يقدم صورة واضحة عن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي (منطقة الأورو) ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير الاحصائيات الى أن عدد سكان الاتحاد النقدي الأوروبي بلغ حوالي 292 961 مليون نسمة في سنة 1986(تم اختيار هذه السنة لانها تعتبر البداية الحقيقية لمنطقة التجارة الحرة) وارتفع الى حوالي 339 616 مليون نسمة في سنة 2017 في حين بلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي حوالي 16 665 مليون نسمة أغلبهم سكان غير مواطنين في سنة 1983(تم اختيار هذه السنة لأنها سنة انشاء منطقة التجارة الحرة) ليصبح في سنة 2017 حوالي 55 243 مليون نسمة تتفاوت الكثافة السكانية فيهم من بلد لآخر، أما عن الناتج المحلي الاجمالي بلغ حوالي 12 599 933 مليون دولار أمريكي سنة 2017 في منطقة الأورو بينما بلغ فقط 1 451 807 مليون دولار في دول المجلس، كما نلاحظ انخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المجلس مقارنة بدول منطقة الأورو التي حققت نجاحا الى حد كبير في توفير المناخ الملائم لهذه الاستثمارات. كما تتميز دول المجلس بانخفاض معدلات التضخم مقارنة بدول منطقة الأورو، ومن جانب آخر تعرف

دول المجلس انفتاحا كبيرا على العالم الخارجي مما يعني اعتمادها على العالم الخارجي تصديرا واستيرادا مقارنة بدول منطقة الأورو.

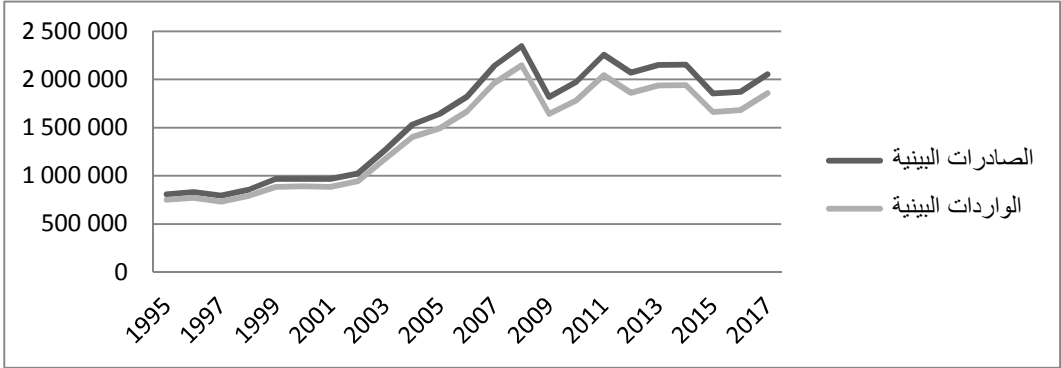
3.5 اختلاف في مسيرة التجريبتين:

لقد حقق التكامل الاقتصادي الأوروبي كل مراحل التكامل الاقتصادي من منطقة التجارة الحرة في سنة 1986م الى غاية الاتحاد النقدي الأوروبي في سنة 1999م أما التكامل الاقتصادي الخليجي فلقد حقق منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م و الاتحاد الجمركي في سنة 2003م والسوق الخليجية المشتركة في سنة 2008م الا أنه تعذر عليه انشاء الاتحاد النقدي الذي كان مبرمجا في سنة 2010.

4.5 اختلاف في حجم التجارة البينية:

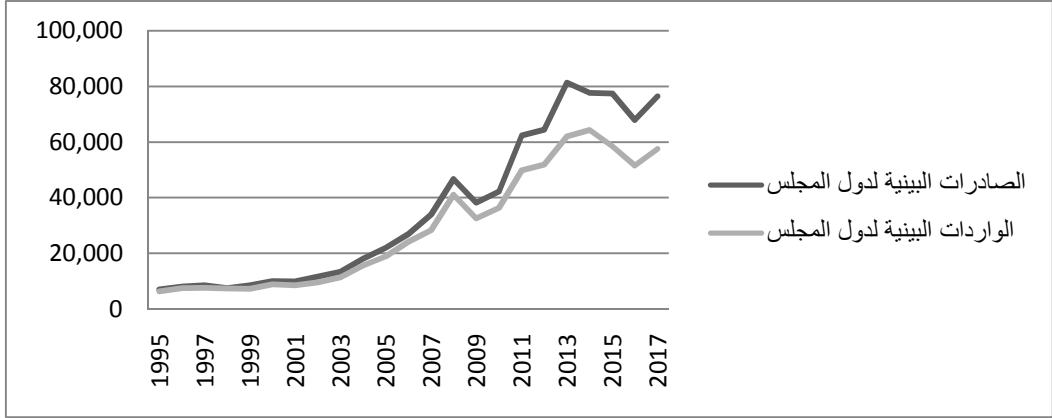
يوضح الشكلين التاليين حجم الصادرات والواردات البينية بين دول منطقة الأورو ودول مجلس التعاون الخليجي حيث لم نتمكن من دمجهما في شكل واحد نظرا لأن حجم الصادرات والواردات البينية الخليجية لا تزال متواضعة جدا مقارنة بمنطقة الأورو، وعموما يمكن القول أن تشابه هياكلها الاقتصادية وقلة التنوع الاقتصادي الخليجي واعتماد اقتصادياتها على العالم الخارجي تصديرا واستيرادا تمثل أهم التحديات الاقتصادية.

الشكل رقم(1): حجم الصادرات والواردات البينية لدول منطقة الأورو



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع <http://unctadstat.unctad.org>

الشكل رقم (2): حجم الصادرات والواردات البينية لدول المجلس



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الموقع <http://unctadstat.unctad.org>

5.5 الاختلاف في الظروف: تم تحقيق التكامل الاقتصادي الأوروبي رغم الظروف المتباينة بين دول الأعضاء كتعدد الديانات واللغات، أما التكامل الاقتصادي الخليجي فهو يتم بين دول ذات ظروف متشابهة كتاريخ ودين مشترك ولغة واحدة.

6.5 الاختلاف في الخصائص:

تتميز دول الاتحاد النقدي الأوروبي بما يلي:

- تنوع القاعدة الانتاجية: حيث أن دول الشمال تتميز بتنوع أكثر من دول الجنوب.
- ارتفاع معدلات الشيخوخة: نظرا لارتفاع كبار السن مقارنة بالتعداد الكلي لعدد السكان.
- ارتفاع حجم التجارة البينية:

في حين تتميز دول المجلس بمجموعة الخصائص وهي كما يلي:

- اقتصاديات أحادية الانتاج: أي أنها تعتمد بصفة رئيسية على سلعة واحدة ألا وهي النفط ، فهو يعتبر المصدر الأول للدخل في جميع دول المجلس (دول مجلس التعاون لمحة احصائية، 2012).

- العمالة الأجنبية: تتميز دول المجلس بندرة القوى العاملة الوطنية هذا ما أدى الى استخدام العمالة الوافدة من خارج دول المجلس الى دول المجلس.
- التبعية الاقتصادية: أي أنها تعتمد على العالم الخارجي تصديرا و استيرادا.

- ابرام اتفاقيات ثنائية: حيث قامت كل من البحرين في سنة 2004م(اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، 2005) وعمان في سنة 2008 م(أضواء على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية، 2018) بإبرام اتفاقية ثنائية ومنفردة مع الولايات المتحدة للتجارة الحرة والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 أوت 2006م وفي 1 جانفي 2009م على التوالي، مما يعني دخول سلع أمريكية معفاة من الضرائب الجمركية وغير الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي عبر البحرين وعمان.

6. خاتمة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنه بالرغم من التعثّر الواضح لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها، إلا أنه مازال مستمرا، وهو ما تؤكد في الإطار النظري السابق حيث تم في سنة 1983 إقامة منطقة التجارة الحرة وفي سنة 2003 إقامة الاتحاد الجمركي وفي سنة 2008 إقامة السوق المشتركة، إلا أنه تم التأخير في إصدار العملة المشتركة إلى تاريخ لاحق وبالتالي عدم تحقيق الاتحاد النقدي، مما يجعل ضرورة العمل المستمر على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرته وتفعيله من خلال تشجيع مزيد من السياسات لتعزيز الترابط بين هذه الاقتصاديات وهذا لرفع التحديات التي تواجهها الاقتصاديات الخليجية مجتمعة ومحاولة الوصول الى حل جميع الخلافات - وذلك لأن الاتحاد النقدي يعتمد على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كالقضايا السياسية و التي هي خارج نطاق بحثنا - ، ومحاولة كذلك الاستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي التي تمكنت من تحقيق الاتحاد النقدي وهو ما تبين في الإطار النظري السابق حيث تم التحقيق الفعلي لكل من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي في سنة 1986 وتحقيق السوق المشتركة في سنة 1993 وتحقيق الاتحاد النقدي في سنة 1999، ومن خلال هذه الدراسة يمكن طرح التوصيات التالية لتطبيقها على التجربة الخليجية وهي كما يلي:

- انشاء سوق مشتركة لسلعة أساسية ومهمة بين دول المجلس وتوسيعها فيما بعد على باقي السلع مثلما فعل الاتحاد الاوروبي بإقامة جماعة الفحم والصلب في بداية الأمر؛
- انشاء مؤسسات قوية فتاريخ الاتحاد الأوروبي يبين الدور الكبير الذي لعبته محكمة العدل الأوروبية؛
- ايجاد سياسات أكثر مرونة لحرية انتقال اليد العاملة فيما بينها.

- العمل على تنويع اقتصادياتها مثلما فعلت كل من البحرين والامارات العربية المتحدة للتقليل من اعتمادها على المواد البترولية؛
- التخلي عن الاتفاقيات الثنائية والمنفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية للتجارة الحرة التي قامت بها كل من البحرين وعمان.

7. قائمة المراجع

❖ باللغة العربية:

- الأمانة العامة. (1981). *المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية*. الرياض: الأمانة العامة. استرجعت في 8 نوفمبر، 2018 من :
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143>
- الأمانة العامة. (1981). *المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية*. الرياض: الأمانة العامة. استرجعت في 10 نوفمبر، 2018 من :
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143>
- الأمانة العامة. (2012). *مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002 - 2012* م. الرياض. استرجعت في 15 نوفمبر، 2018 من : <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=527>
- الأمانة العامة. (2013). *المسيرة والانجاز*. (الطبعة 3). الرياض : مركز المعلومات. استرجعت في 16 نوفمبر، 2018 من
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108>
- الجريدة الرسمية. (2005). *اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية*. استرجعت في 13 ديسمبر، 2018 من:
<http://www.legalaffairs.gov.bh/Media/LegalPDF/K2305.pdf>
- حسين عمر. (1998). *التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق*. (الطبعة 1). القاهرة : دار الفكر العربي.

- رينيه ماسيرا وسلفاتوري روسي.(1986). *النظام النقدي الأوروبي والتكامل النقدي الأوروبي*.
بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات- المشاكل- الوسائل. (الطبعة 3).
لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المنعم السيد علي. (2008). *الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة*. (الطبعة
1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قطاع شئون المعلومات - إدارة الإحصاء. (2012). *دول مجلس التعاون لمحة إحصائية*. (الطبعة
3). الرياض: الأمانة العامة. استرجعت في 13 ديسمبر 2018 من: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=568>
- كامل بكري(1984). *التكامل الاقتصادي*. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- مصطفى عبد العزيز مرسي. (2003). *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*. المجلد 22. (العدد
201).
- موقع الرسمي للاتحاد الأوروبي بالعربية. استرجعت في 09 جانفي 2019 من: <http://www.eu-arabic.org/overview.html>
- وزارة التجارة والصناعة لسلطنة عمان. *أضواء على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان
والولايات المتحدة الأمريكية*. استرجعت في 20 ديسمبر 2018 من:
<http://www.mocioman.gov.om/Main-Menu/Agreements/wto/oman-us.aspx>
- Bela Balassa.(1961). *The Theory of Economic Integration*. R.D. Irwin.
- Commission européenne Direction générale de la communication. (2012).
*Comprendre les politiques de l'Union européenne- L'Union économique et
monétaire et l'euro*. vu le 15/11/2018. sur le site :
http://europa.eu/pol/emu/flipbook/fr/files/na7012001frc_002.pdf.
- Site web officiel de l'Union européenne : http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_fr.htm. vu le :12/01/2019.
- Traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier, traité
CECA . vu le 20/12/2018. sur le site :
http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_ecsc_fr.htm
- Yves Salignac. (1996). *Banque et Monnaie Unique*. Imestra.